الانتصار للسنة الشريفة في مؤلفات المالكية المغاربة، ابن عبد البر (ت:463هـ) في كتابه: جامع بيان العلم وفضله نموذجا

الباحثة سلمى فنيدو
المختبر التراث والتنمية
كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة ابن زهر اكادير
المغرب

تقديم:

كان المغرب منذ تأسيس الدولة الإدريسية بلد حديث وسنة، ورُغم تولّج المغاربة باب مالك في الفقه، ونزوعهم إليه، فقد كانت لهم علاقة أثيرة بالموطأ وتسميع كتب الحديث وروايتها، ويكاد المغاربة يستبدون بالأسانيد العالية والنسخ الصحيحة المتقنة من كتب السنة (نسخة الصدفي لصحيح البخاري ونسخة ابن سعادة لصحيح مسلم)، إضافة إلى تهافتهم نحو المشرق للُقيا الفقهاء والمحدثين. فمِن أقدم مَن نُقل إلينا من المحدثين ببلاد الأندلس: **معاوية بن صالح الحمصي المتوفة سنة 158 هـ** الذي ثوى بالأندلس وصار رُحْلة يُروى ويُنقل عنه الحديث، وإذا عددنا المائة الثانية مرحلة شهدت بداية الحركة الحديثية ببلاد المغرب وبذورَ نشأتها، خاصة بعد عصم الأمويين بتلابيب الحكم بالأندلس (138 هـ) فإن أعلاما تفاجئنا باهتماماتهم الحديثية مثل: **صعصعة بن سلاَّم الشامي المتوفى سنة 180، وزياد شَبطون المتوفى سنة 194هـ، ويحيى ين يحيى الليثي المتوفى سنة 234هـ** الذين كانوا المؤسسين لعلم الحديث بالأندلس، وإذا كان هؤلاء بالأندلس فنجد في بلاد المغرب خاصة بعد استتباب الحكم على يد الأدارسة (172هـ) تهمُّما كبيرا برواية السنة وحفظها وتدريسها خاصة بعد تأسيس **جامع القرويين 245هـ**، وإن كان المغرب متأخرا زمنيا في نشر الثقافة الحديثية عن الأندلس **نظرا للاضطرابات السياسية والشروخ الفكرية** التي كانت تقوِّضه كما يذكر المؤرخون[1]. ولا نعدِم القول بأن المغرب والأندلس بعد إقرار مذهب مالك مذهبا رسميا للمنطقتين سيطر على الحياة الفكرية، وقلَّص من الاعتناء بالمادة الحديثية على مستوى التدريس والتحليل، أما من حيث التسميع والتحديث فتلك سنة لم تنقطع أبدا من بلاد المغرب والأندلس، فتشبث الناس بالمدوَّنة ونسُوا الموطأ كما يقول الأستاذ محمد التليدي[2]، وظهر ما يسمى بـ:"**التعصب الفقهي**" الذي كان نتيجة ترسيم المذهب، وما يترتب عليه من حَظوة سلطانية، وصِلات وهبات، وكذا عدمُ الخروج عن طاعة الإمام الأعظم. فرسَّم الأدارسة مذهب مالك بالمغرب، ورسَّم الأمويون مذهب مالك بعد مذهب الأوزاعي وغيره الذي شهدته تلك البلاد، وبطبيعة الحال سيكون هناك صراع بين المقلدة والمحدثين، ومنذ الترسيم والإقرار الفعلي للمذهب ظهر ما يُسمى أيضا بعلم **الانتصار للسنة الشريفة، أي منذ القرن الثاني للهجرة، اضطلع به محدثو الأندلس والمغرب، وليس صحيحا** القول بأن علم الانتصار للسنة دخل فُجاءةً للمغرب بعد بقي بن مخلد (276هـ) ومحمد بن وضَّاح في نهاية القرن الثالث، بل نجد

قبلهم أعلاما تقلدوا هذه المهمة مثل: **مصعب بن عمران القرطبي (170هـ) وإبراهيم بن حسين بن مرتيل 240هـ**[3] ورُغم قلتهم فقد كانوا حاملين لهذا المشروع الذي رسَّخه ونشره بقي بن مخلد رضي الله عنهم جميعا، وفي شيوخ بقي بن مخلد نجد بقيةً من السلف الصالح الذين حملوا راية الحديث مثل: **عمرون بن يوسف القيرواني، وعبد الملك بن حبيب،**[4] **وأبي عبد الله المعافري الأعشى وغيرهم**، وإن كنت أؤكد بأن الانتصار للسنة الشريفة كان **خافتا** في تلك المرحلة نظرا لكثرة عدد الفقهاء المقلدة في الوسط العلمي، لكن بعد نشر الثقافة الحديثية في نطاق واسع ببلاد المغرب على يد بقي بن مخلد وتلامذته ازدهر علم الانتصار، وشهد الفكر الحديثي المتحرر رواجا عظيما ليس كسابق عهده، ومن ضمن الأعلام الذين نُلفيهم حاضرين في هذا المضمار: **قاسم الطُّلَيطِلي (311هـ) و أيوب القوطي القرطبي (326هـ) وأبو عبد الله الفخّار، ومحمد بن عمر بن لُبابة (314)، ومحمد بن عتّاب القرطبي (462) والإمام ابن عبد البر (463هـ)**[5]. وقد اخترت أن يكون الإمام ابن عبد البر معقِد الدراسة في هذا البحث، للكشف عن معالم انتصاره للسنة من خلال كتابه الحافل الماتع، الكشكول الديوان كما يصفه هو نفسه: "جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله". فأقول مستعينة بالله:

- **المبحث الأول: إضاءات عَجْلى حول المؤلِّف (ابن عبد البر) والمؤلَّف (جامع بيان العلم وفضله).**

يُستحسن قبل الخوض في عمق الموضوع، واستشفافِ معالم الدفاع والانتصار للسنة في كتاب ابن عبد البر "جامع بيان العلم وفضله" أن أوطِّئه بفرشٍ سِيري وتعريفي للإمام ابن عبد البر، ووصفٍ تأطيري لكتابه الجامع، وأعتقد كامل الاعتقاد بأن ابن عبد البر لا يحتاج لتعريف، فهو نجم لامع في سماء المغرب، وكذا كتابُه أشهر من أن يوصَف، ويكفينا أن نتبرك ونتشرف بإدراجهما في هذه الورقات البحثية.

- **المطلب الأول: حافظ المغرب ابن عبد البر، لمحات من حياته[6].**

أ. اسمه ونسبه:

هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النَّمَرِي القرطبي، ينتمي إلى النَّمِر بن قاسط، وهو بطن من قبيلة ربيعة العربية، نزلت بالأندلس وتحديدا في حصن وضاح بِرَيَّة، ولعلهم فيما بعد انتقلوا إلى قرطبة، وتناسلوا هناك حتى وُلد فيهم إمام المغرب ابن عبد البر.

ب. مولده ونشأته:

نجد تضاربا عند المؤرخين في تحديد سنة ولادة حافظ المغرب، والخلاف دائر ما بين سنتي 362 هـ و368 هـ ولا يتعداهما، لكنَّ ابن بشْكُوال في الصلة أورد قولا لابن عبد البر يقول فيه: "وُلدتُّ يوم الجمعة والإمام يخطب، لخمسٍ بقِين من ربيع الآخر سنة ثمانٍ وستين وثلاثمائة هجرية". علما بأن بَشْكُوال يروي هذا النص عن طاهر بن مُفَوَّز أحد تلامذة ابن عبد البر المباشرين، ولعله إذن رافع للخلاف في هذا الأمر ما دام مشتملا على تصريح المؤلِّف نفسِه. وأما مكان ولادته فهي قرطبة إجماعا بدون منازع، وقرطبة آنذاك موئل الخلافة ومعدن العلم بالجزيرة الأندلسية، ففيها تربى ونشأ ابن عبد البر، بين أحضان أبيه وجدِّه العالِمَين الصالحَين، حفظ القرآن وتلقى مبادئ العلوم ببلدته قرطبة، وبدت عليه مخايل النجابة والذكاء فشرع في التوسع في العلوم والفنون الشرعية والعربية على يد علمائها.

ج. شيوخه ودراسته.

رُغم أن ابن عبد البر لم يبرح بلاد المغرب الأقصى، وظل يتردد بين جنبات الأندلس، فقد توافرت لديه مشيخة عظيمة ومكينة، نذكر منهم:

- أبا عمر أحمد ابن هشام الإشبيلي، درس عليه الفقه.
- وابن الفَرَضي، درس عليه الفقه والحديث والأدب وعلم الرجال.
- وأبا عمر الطَّلَمَنكي، درس عليه علم القراءات والحديث.

- وأبا عمر الباجي المعروف بابن الشريعة، أخذ منه الحديث.
- وأبا الأصبغ عبد العزيز بن أحمد النحوي، درس عليه النحو والأدب.

وقد أورد من تَرجم له عددا هائلا من الشيوخ الذين يربون على 90 شيخا، يتراوحون بين شيوخ الدرس وشيوخ الرواية والإجازة[7].

كما أنه روى ودرَس أمَّات الكتب وعُمَد المصنفات، **كالموطأ** للإمام مالك الذي رواه عن أبي عثمان سعيد بن نصر، **والمدونة** لسحنون التي يرويها عن أبي عمر أحمد بن محمد، **والواضحة** لابن حبيب التي تلقاها من أبي الحسين البَجَّاني، **والمعارف** لابن قُتيبة الذي قرأه على عبد الوارث بن سفيان، **والرسالة** للشافعي التي درسها على إبراهيم بن شاكر، وغيرها كثير مما لم نذكر.

د. تلاميذه والمفيدون منه.

لا شك أن شخصا في مثل مقام ابن عبد البر، سيحظى بالإكبار والتبجيل، والإقبال عليه والرحلة إليه؛ للاستفادة منه والتبرك به والنهل من فنونه وعلومه، وبطبيعة الحال فقد أمكن لابن عبد البر أن يتشرف بذلك، فله تلامذة يتوزعون في مختلف بقاع الأندلس، نذكر منهم:

- الحافظ ابن حزم.
- وأبا علي الغسَّاني.
- وأبا محمد الحُميدي.
- وابن مروان التُّجيبي.
- وأبا عبد الله السَّرَقُسطي.
- وابن الورَّاق.
- وأبا عُبيد البكري.

وقد درَّس ابنُ عبد البر الحديث والفقه والقراءة والأدب وعلم النسب والخبر، سواء في المساجد أو منزله، كما أنه درَّس بشاطبة وبَلَنسية وغيرهما من حواضر الأندلس.

هـ. مؤلفاته وأوضاعه:

صنَّف ابن عبد البر في علوم القرآن والحديث والفقه والتاريخ والأدب والمتفرقات، نذكر غَيضا منها حسب حقلها وجنسها المعرفي.

القرآن وعلومه:

- ❖ البيان عن تلاوة القرآن.
- ❖ الإنصاف فيما في بسم الله من الخلاف.
- ❖ المدخل إلى علم القراءة والتجويد.

السنة وعلومها:

- ❖ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.
- ❖ الاستذكار لمذاهب الأمصار، فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار.
- ❖ التقصي لما في الموطأ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الفقه:

- ❖ الكافي في الفقه على مذهب أخل المدينة.
- ❖ جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله.
- ❖ الشواهد في إثبات خبر الواحد.

التاريخ والسِّير:

- ❖ الاستيعاب في طبقات الأصحاب.
- ❖ الدرر في اختصار المغازي والسير.
- ❖ الانتقاء في فضل الثلاثة الفقهاء

الأدب والمتفرقات:

- ❖ بهجة المجالس، وأنس المجالس.
- ❖ أدب المجالسة وخوض اللسان.

❖ العقل والعقلاء، وما جاء في أوصافهم عن الحكماء والعلماء.

و. وفاته:

أطبقت كتب التراجم على أن ابن عبد البر توفي بمدينة شاطبة، يوم الجمعة، في سَلخ ربيع الآخَر، سنة 463 هـ[8].

- **المطلب الآخر: كتاب: "جامع بيان العلم وفضله" شكله ومضمونه.**

أ. اسمه وتوثيق نسبته:

عَنون ابن عبد البر الكتاب بـ: "**جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله**". هذا هو عنوان الكتاب كاملا، لكن اقتُصر فيه على جملته الأولى فقط، وبها اشتُهر، والثانية تكاد لا تُعرف عند معظم الباحثين والمتهمِّمين بالعلم الشريف، ودليل ذلك تنصيص ابن عبد البر نفسه على هذا الاسم في كتاب **التمهيد** بقوله: "وقد تكلمنا على ما يجب من الفروض على الكفاية في صدر كتابنا كتاب **جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله**"[9]. وكذا في كتابه في **الاستذكار** بقوله: " قد أفردنا لفضائل العلم جزءا كاملا في كتاب **جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله**"[10]. وبهذا فالكتاب كلمة إجماع أنه منسوب إلى ابن عبد البر، ويكفينا تصريحُه في كتابيه التمهيد والاستذكار عن جلب نصوص الأئمة الآخرين الذين أثبتوه، وإذا جاء نهر الله بطل نهر مَعقِل كما في المثل.

ب. موضوعه ومضامينه:

هذا الكتاب بمنزلة كَشكول وديوان كما عبر عنه مؤلفه، تطرق فيه ابن عبد البر إلى مواضيع تربوية وفقهية وأصولية وحديثية، لكنَّ القطب الذي تدور حوله هذه الأبواب المتفرقة، والموضوعَ الذي تخدُمه هو **آداب العلم وأصوله، وقواعده ومنهجيته**، فهو كتاب تربية وأخلاق، يقدِّم مشروعا تربويا تبناه ابن عبد البر وعمل على ترسيخه في طُلابه والوافدين عليه، بل في الساحة العلمية كلها، حتى يكون منهجا تربويا مقتبَسا من نور الوحيين، ومؤطَّرا بقواعد تحكمه وتسيِّره، وهو بهذا إن صح التعبير كتاب في أخلاقيات المهنة –حسب التعبير الحديث– وكذا في بيداغوجيا التدريس، بث فيه ابن عبد البر مشروعه التربوي، ودلَّل عليه بالكتاب والسنة وأقوال السلف وعلماء الأمة، وهذا المشروع بطبيعة الحال لا يخرج عن جميع المشاريع التي تبناها علماء الملة ومجدِّدوها.

قد تحدث فيه ابن عبد البر أولا إلى الطالب (المتعلم/ التلميذ) حول فضل العلم وخطَره، وأساليب أخذه وتحمله، كالطلب والقراءة والكتابة والرحلة، والحض عليه والاجتهاد فيه، ثم عبَر نحو الحديث إلى العالِم (المعلِّم/ الأستاذ) حول أخلاق العالِم وآدابه، وما ينبغي عليه الاتصاف به في مجلس الدرس وفي الحياة العامة بين الناس، وعَرَض توصياتٍ دينية وتربوية يعظُم الحاجة لها للشخصين معا في المسيرة العلمية، منبِّها إلى مزالق خُلقية ودينية يهوِي فيها المتعلم والمعلم ينبغي الحذر منها.

ت. منهجية المؤلِّف في الكتاب وأسلوبه:

وزَّع ابن عبد البر الكتاب إلى سِفرين يحتويان على 70 بابا، وبما أن ابن عبد البر من ألمع الشخوص المغربية في الحديث وعلومه، فقد طَبع كتابه هذا ببصمة حديثية إسنادية، وسار على منهجية نقلية، إلى جانب التَّورك على مخزونه الأدبي والفقهي، ومِن ثَم فيمكن استخلاص معالم منهجيته في الكتاب على الشكل الآتي:

- **الاستقراء والتتبع**: يتجلى ذلك في حشد ابن عبد البر مجموعةً من الأدلة الشرعية وأقوال السلف والأشعار، للتدليل على مسألة معينة في موضوع الكتاب، مرتِّبا لها ترتيبا منهجيا من حيث قوتُها الحجاجية[11].

- **الاستنباط**: إن كان قد سلك ابن عبد البر طريقة استقرائية في عرض الأدلة، فقد نهج في بنية الكتاب منهجا استنباطيا يقوم على ذكر الحكم العام للمسألة في عنوان الباب (باب ما جاء في **ذمّ** القول في دين الله تعالى بالرأي والظن... **وعيب** الإكثار من المسائل دون اعتبار)[12]. فقد ذكر حكما وهو الذم، ثم غدا بعد ذلك مدللا على حكمه بالأدلة والنصوص النقلية والمأثورة.

- **الاختصار والإيجاز**: توخى ابن عبد البر في جمع الكتاب الاختصار والإيجاز، ولم يشأ تطويل مباحثه وتكبير حجمه، وقد صرح بذلك في قوله: "الْآثَارُ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ عَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا **فَرَأَيْتُ الِاقْتِصَارَ أَوْلَى مِنَ الْإِكْثَارِ**"[13]. وقوله: "قَدْ أَكْثَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْأَدَبِ فِي جَمْعِ مَا فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْمَنْظُومِ وَالْمَنْثُورِ **فَرَأَيْتُ الِاقْتِصَارَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْقَلِيلِ أَوْلَى مِنَ الْإِكْثَارِ**"[14].

- **النقل والرواية**: حيث اهتبل ابن عبد البر في جميع أبواب الكتاب بعرض أدلة المسائل العلمية من الكتاب والسنة وأقوال السلف؛ لما يتميز به من اطلاع كبير على السنة، واعتناء بالمادة الشرعية كثيرا[15].

- **التوثيق**: إلى جانب النقل، فهناك توثيق النقل في مادة ابن عبد البر، حيث إنه يورد الحديث بسنده إلى قائله[16]، جريا على عادة: "من أسند لك فقد حمَّلك" وبذلك يبرِّئ ذمته، ويقوي حجَّته بهذا التوثيق الإسنادي، كما أنه يعزو الأقوال لقائليها[17]، والأشعار لأصحابها[18]، والنصوص لأربابها، بل إنه ينسب القولة للكتاب التي وردت فيه[19]، وطبعا هذا الملمح الأول يحيل إلى الثقافة الحديثية لابن عبد البر، كما أنه في مجموعه يشير إلى الأمانة العلمية التي يتسم بها حافظ المغرب.

- **الاستدلال بالحديث الضعيف**: عند جرد الكتاب لمسنا أن ابن عبد البر جنح نحو القائلين بالارتكان إلى الضعيف في فضائل الأعمال، من خلال قيامه بإيراد أحاديث ضعيفة ومتكلَّم فيها في الكتاب، لكن في باب الفضائل، ويؤكد ذلك مثلا صنيعه في باب جامع في فضل العلم (200/1) حيث أورد فيها أحاديث ضعيفة ثم قال: "قال أبو عمر: أحاديث الفضائل تسامح العلماء قديما في روايتها عن كلٍّ، ولم ينتقدوا فيها كانتقادهم في أحاديث الأحكام، وبالله التوفيق"[20].

- **النقد والتوجيه**: ليس من الغرابة بمكان أن يكون ابن عبد البر حاطِبَ ليل يسوق الأخبار بدون فحص ولا نقد، ولا أن يكون جمَّاعا للأقوال بدون سبر ولا كشف، فقد تميز في هذا الكتاب بنقود وتوجيهات مهمة، سواء من حيث الصناعة الحديثية (المتن/ السند)[21] أو الفقهية (فقه الحديث/ الفقه عامة)[22] أو المنطقية (الاستدلال العقلي)[23]، أو الأدبية (تقييم الشعر ونقد الشاعر)[24].

- **الاستئناس بالمادة الأدبية**: لم يشأِ ابن عبد البر أن يجعل نصوص الكتاب كلها شرعية؛ نظرا لاهتماماته العلمية بجانب الرواية والإسناد، لكنه مزج تضاعيف الكتاب بالمادة الشعرية كثيرا[25]، فجاء ديوانا حافلا – إن صح التعبير– وهذه الأشعار تكون خادمة للموضوع وداعمة له، ولا شك أنه منفذ ترويحي في الكتاب، وكذا مسلك من مسالك الإقناع، ومشير أيضا إلى شاعرية ابن عبد البر وذوقه الفني[26].

- **تنويع الحجج**: حيث نوع ابن عبد البر حججه إلى حجج نقلية ومنطقية وأدبية كما فرَط، وهذا ملمح مهم يكشف لنا عن الطاقة الحجاجية في الكتاب، ورغبة المؤلف في إقناع المتلقي بمضامينه خاصةً العالم والمتعلم[27].

وأسلوب ابن عبد البر في الكتاب أسلوب رصين متين، لا ضعف في تراكيبه، ولا خلل يعتور جُمله ومفاصله، وقد يشِيه بتعبيرات تحسينية وأساليب تنميقية، تَنم عن ذائقته اللغوية العميقة، وكذا شاعريته كما قدَّمنا، كما أن لغة المحدثين عليه بادية، من حيث الاعتناء بصيغ التحمل والأداء، والكلام حول الرواة والأحاديث، وأثناء عرض المسائل العلمية وتحليلها يوظف لغة تقريرية مباشرة، غرضها الإفهام والإقناع[28].

ث. قيمة الكتاب:

يحظى هذا الكتاب بقيمة علمية وتاريخية وأدبية، أما القيمة العلمية فتتجلى في جِدية وأهمية المواضيع التي اهتبل بها ابن عبد البر، وهي بلا شك مواضيع ساعته وأوانه، كما تتجلى القيمة أيضا في المصادر والموارد التي نهل ابن عبد البر منها[29]، وكذا في أسماء الشيوخ والعلماء الذين روى عنهم كأبي القاسم خلف بن القاسم، وخلف بن جعفر، ويعيش بن سعيد، وعبد الوارث بن سفيان، وغيرهم. وأما القيمة التاريخية فتكمن في تسجيله لبعض المظاهر الاجتماعية والاقتصادية مثل تردد العلماء على السلاطين، وتهافتهم على زهرة الدنيا[30]، وجمعهم للأحاديث بدون فهم وتدبر[31]، وكذا فشو التقليد وعدم الاهتمام بعلوم السنة[32]. وأما قيمة الكتاب الأدبية فتكمن في الكم الهائل من الأبيات والأشعار التي دوَّنها ابن عبد البر في ديوانه الحافل[33].

وخلاصة الأمر فكتاب جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر سِجِّل علمي وتاريخي وأدبي، يشُدُّك إليه عند قراءته، ويجذِبك إليه لطرافته وطَلاوته، ففيه من المواضيع المهمة، والفوائد الجمة، ما يستحق به قراءته والإفادة منه مرات عديدة.

- **المبحث الثاني: معالم انتصار ابن عبد البر للسنة الشريفة في تضاعيف الكتاب.**

لم تغب النصوص الحديثية في جميع أبواب كتاب جامع بيان العلم وفضله، بل كانت دِعامة أساسا في مسالك الاحتجاج والنقد التي وظفها ابن عبد البر، وفي الكتاب دعوات صارخة من قبل ابن عبد البر لنصرة السنة والعمل بها، والرد على مناوئيها والمشككين فيها، وسأحاول عرض مظاهر هذه الانتصارات السُّنية في الكتاب مجنِّسة لها حسب موضوعها ومقصَديتها.

- **المعلم الأول: الانتصار للسنة في باب العقيدة.**

تضمن الكتاب مباحث عقدية مهمة؛ نظرا لترابط العقيدة بأصول العلم وآداب العالم والمتعلم اللذين لا بد عليهما أن يكونا على عقيدة صحيحة سنية، وفي المسائل العقدية التي عرضها ابن عبد البر بالكتاب نُلفيه محتجّا بصحيح السنة آخذا بتلابيبها، على جادة السلف، غير متأثر بالنَّزعات الفلسفية والكلامية.

- **الشجار الواقع بين الصحابة:** تناول هذه المسألةَ المهمة والحاسمة بين أهل السنة والشيعة ابنُ عبد البر في كتابه، وأشار إليها في سياق خلافهم الفقهي، فقرر رحمه الله بأن الأورع والأحوط عدم الخوض في مناقشة خلاف الصحابة الفقهي؛ كي لا يُفضي ذلك إلى الخلاف السياسي الذي كان بينهم، فنقع في المحظور، ونهوي في مَهوة الزَّغَل والابتداع. يقول رحمه الله: " قال أبو عمر: **ولم نر النظر** فيما اختلفوا فيه **خوفا** من التطرق إلى النظر **فيما شجر بينهم وحارب فيه بعضهم بعضا** "[34]. واعتقاد أهل الحق هو عدم الخوض في شجار الصحابة والإمساك عنه، والترضي عنهم جميعا.

- **الجدال في ثبوت القرآن وعدم ثبوته:** من الأمور العقدية المبثوثة في الكتاب، هي التسليم بما في القرآن الكريم، وعدم فتح باب الجدال والمراء حول التشكيك في آياته بين ثبوتها وعدم ثبوتها. فابنُ عبد البر عَلم من أعلام أهل السنة في بلاد المغرب، وليس من أهل الأهواء والبدع الذين يتربصون بالقرآن الدوائر، فيشكِّكون في قراءاته ورواياته المتواترة الصحيحة، وكذا في نَسخ المصحف وجَمعه، كلُّ هذه الأمور جعلها ابن عبد البر كفرا مخرجا من الدين. يقول رحمه الله: "قال أبو عمر: الآثار كلها في هذا الباب المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم إنما وردت **في النهي عن الجدال والمراء في القرآن**... والمعنى إنما يتمارى اثنان في آية يجحدها أحدهما ويدفعها ويصير فيها إلى الشك، فذلك هو المراء الذي **هو الكفر**... وهذا يبين لك أن المراء الذي هو الكفر، **هو الجحود والشك**، كما قال عز وجل: {ولا يزال الذين كفروا في مرية منه} [الحج: 55] **والمراء والملاحاة غير جائز شيء منهما، وهما مذمومان بكل لسان**"[35]. فقد بين لنا الجدال المذموم؛ لأن هناك جدالا غيرَ مذموم، وهو في أحكام القرآن ومعانيه، وأما في ثبوته وجَحد آياته، وكذا في أسماء الله وصفاته فهو أمر مذموم، انتصر فيه ابن عبد البر للسنة الشريفة، وانتحى مَحجَّة أهل الحق.

- **عدم الخوض في الآيات المتشابهة:** لسنا بصدد عرض الخلاف الذائع في هذا الباب، لكن ما يهمنا، هو كيفية تعامل ابن عبد البر في هذه المسألة في كتابه "جامع بيان العلم"، وقد لمست حقا أنه ممن توسَّد مذهب السلف في متشابه الآي والآثار التي تخص جانب الله تعالى، وأنه ممن لم يجنح للمؤولة، بل تبنى رأي التسليم وعدم الخوض في الآيات، مع اعتقاد التنزيه التام في حق الله تعالى الذي هو مذهب السلف والرعيل الأول من المسلمين. يقول رحمه الله: " قال أبو عمر: ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصا **في كتاب الله أو صح عن رسول صلى الله عليه وسلم أو أجمعت عليه الأمة وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله** أو نحوه **يُسلَّم له ولا يناظر** فيه... **وقد رُوِّينا عن مالك بن أنس، والأوزاعي، وسفيان بن سعيد الثوري، وسفيان بن عيينة، ومعمر بن راشد** في الأحاديث في الصفات أنهم كلهم قالوا: **أمِرُّوها كما جاءت.** قال أبو عمر: نحوَ حديث التَّنزل وحديث «إن الله عز وجل خلق آدم على صورته» ، «وأنه يُدخل قدمه في جهنم» ، وأنه يضع السموات على أصبع، وأن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء، وإن ربكم ليس بأعور، وما كان مثل هذه الأحاديث وقد شرحنا القول في هذا الباب من جهة النظر والأثر، وبسطناه في كتاب التمهيد عند ذكر حديث التنزل، فمن أراد الوقوف عليه تأمَّله هناك، على أني أقول: **لا خير في شيء من مذاهب أهل الكلام كلهم،** وبالله التوفيق".[36] ويقول في موضع آخر: " **ونهى** السلف رضي الله عنهم **عن الجدال في الله جل ثناؤه وفي صفاته وأسمائه**...لأن الله عز وجل لا يوصف عند جماعة أهل السنة إلا بما وصف به نفسه **أو وصفه به رسول الله صلى الله عليه وسلم،** أو أجمعت الأمة عليه، وليس كمثله شيء فيدرك بقياس أو بإنعام نظر، **وقد نُهينا** عن التفكر في الله وأُمرنا بالتفكر في خلقه الدال عليه، وللكلام في ذلك موضع غير هذا إن شاء الله، **والدين** الذي هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت لليوم الآخر وقد وصل إلى العذراء في خِدرها والحمد لله"[37] .

- **ذم مسالك المتكلمين وأهل الكلام:** من معالم ابن عبد البر في انتصاره للعقيدة السنية ذمُّه لمذاهب المتكلمين، وعدمُ خوضه فيها، واكتفاؤه بما في كتاب الله وسنة رسوله عنها، وقد بثَّ آراءه في المتكلمين في فصول عديدة من الكتاب، من ذلك قوله: "قال أبو عمر: **أجمع** أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار **أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ**، ولا يُعدُّون عند الجميع في طبقات الفقهاء، وإنما العلماء **أهل الأثر** والتفقه فيه، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم"[38]. وقولُه في معرض ذكر الخلاف بين المراد بأهل الرأي: "قالت طائفة: **الرأي المذموم هو البدع المخالفة للسنن في الاعتقاد كرأي جَهم وسائر مذاهب أهل الكلام**؛ لأنهم قوم استعملوا قياسهم وآراءهم في رد الأحاديث فقالوا: لا يجوز أن يُرى الله عز وجل في القيامة؛ لأنه تعالى يقول: {لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار} [الأنعام: 103] فردُّوا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنكم ترون ربكم يوم القيامة» وتأوَّلوا في قول الله عز وجل: {وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة} [القيامة: 23] تأويلا لا يعرفه أهل اللسان ولا **أهل الأثر**، وقالوا: لا يجوز أن يُسأل الميت في قبره لقول الله عز وجل {أمَّتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين} [غافر: 11] فردوا الأحاديث المتواترة في عذاب القبر وفتنته، وردوا الأحاديث في الشفاعة على تواترها، وقالوا: لن يَخرج مِن النار مَن فيها، وقالوا: لا نعرف حوضا ولا ميزانا، ولا نعقل ما هذا، وردُّوا السنن في ذلك كلِّه برأيهم وقياسهم إلى أشياءَ يطول ذكرُها من كلامهم في صفات الباري تبارك وتعالى. وقالوا: علم الباري محدَث في حين حدوث المعلوم؛ لأنه لا يقع علمه إلا على معلوم فرارا مِن قدم العالم بزعمهم، **فلهذا قال أكثر أهل العلم: إن الرأي المذموم المَعيب المهجور الذي لا يحل النظر فيه ولا الاشتغال به هو الرأي المبتدع وشبهُه من ضروب البدع** "[39]. ورُغم أنه حكى الرأي عن غيره فإن إيراده له وعدمَ التعقب عليه مؤذنٌ بموافقته له ومواطأته إياه.

- **العقيدة الحق ما كان عليه النبي وأصحابه:** أمضى ابن عبد البر هذا الأمر وقرره في غير واحد من كتبه، وإذا كان بصدد الجدال مع الفرق المبتدعة فهو يصرح في النهاية بأن العقيدة ما كان عليه الرعيل الأول من التسليم والتنزيه، والإيمان التام والاعتقاد المبني على الكتاب والحديث. يقول رحمه الله: " قال أبو عمر: ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من نقل الثقات وجاء عن الصحابة وصح عنهم **فهو علم يُدان به**، وما أحدث بعدهم ولم يكن له أصل فيما جاء عنهم **فبدعة وضلالة**، وما جاء في أسماء الله أو صفاته عنهم **سُلم له، ولم يُناظَر فيه كما لم يُناظروا**. قال أبو عمر: رواها السلف وسكتوا عنها وهم كانوا أعمق الناس علما وأوسعهم فهما وأقلهم تكلفا، ولم يكن سكوتهم عن عِي، فمن لم يسَعْه ما وسِعهم **فقد خاب وخسر**"[40].

- **الانتصار للسنة بإبطال علم النجوم:** يُصاب الناس في دينهم كثيرا من هذا الباب، فيُصدقون الكَهَنة والمنجِّمين، ويجعلون النصوص المحذِّرة من تصديقهم وإقرارهم دَبْر آذانهم، لكنَّ ابن عبد البر دافع عن هذا الأمر، وأبطل الاعتداد بعلم النجوم، ارتكانا إلى النصوص التي لا تجعل الاطلاع على الغيب من طاقة البشر. يقول رحمه الله: " ثم الإغراق في علم الحساب ربما آل بصاحبه إلى علم القضاء بالتنجيم، وهو علم **مذموم**، لا يتناوله ولا يقطع أيامه فيه إلا الخرَّاصون الذين هم في غَمرة ساهون، ومن أهل العلم من ينكر شيئا مما وصفنا أنه لا يَعلم أحد بالنِّجامة شيئا من الغيب ولا علِمه أحد قطُّ علما صحيحا **إلا أن يكون نبيا خصه الله بما لا يجوز إدراكه**. قالوا: ولا يدَّعي معرفة الغيب بها اليوم على القطع إلا كلُّ جاهل منقوصٍ مغتر متخرص، إذ في أقدارهم أنه لا يمكن تحديثها إلا في أكثرَ من عمر الدنيا ما يكذبهم في ما يدعون معرفتَه بها، والمتخرصون بالنِّجامة كالمتخرصين بالعِيافة والزجر وخطوط الكَف، والنظر في الكتف، وفي مواضعِ قَرض الفأر، وفي الخِيلان، والعلاج بالفكر ومِلك الجن، وما شاكل ذلك مما لا تقبله العقول ولا يقوم عليه برهان ولا يصح من ذلك كله بشيء؛ لأن ما يدركون منه يخطئون في مثله مع فساد أصله، وفي إدراكهم الشيء وذهاب مثله أضعاف ما يدلك على فساد ما زعموه، **ولا صحيح على الحقيقة إلا ما جاء في أخبار الأنبياء صلوات الله عليهم** "[41].

كانت هذه مجموع انتصارات ابن عبد البر العقدية للسنة الشريفة التي بثَّها في كتابه جامع بيان العلم، والتي نلحظ أنها تتجه أساسا نحو المناطق الحرِجة في علم العقيدة التي كثُر فيها الجدال واللِّجاج، كما أن سنية ابن عبد البر في هذه المسائل بادية واضحة.

- **المعلم الثاني: الانتصار للسنة في باب الفقه وأصوله.**

كان ابن عبد البر رحمه الله من أئمة المالكية في القطر الغربي، ويكفي انتسابَه للمالكية تأليفَاه الرائدين حول الموطأ (التمهيد والاستذكار)، وكذا كتابُه الكافي، فضلا عن ترجمة القاضي عياض في المدارك له ضمن المالكية[42]، وكذا ابن فرحون في الديباج المذهب[43]، ورُغم تشرفه بمذهب مالك فقد كان مجتهدا، لكنَّ اجتهاده لم يُخرجه من رِبقة المذهب المالكي؛ لأنه ظل يعتمد على أصول مالك رحمه الله[44]، ويقرر الأستاذ محمد بن يعيش في كتابه حول ابن عبد البر بأنه كان في الفقه منفتحا على جميع المذاهب، يقارن فيما بينها، ويعرض الأقوال على الأدلة، ويرجح أيُّها أقربُ للصواب[45]، وأنه أيضا كان متهمما بفقه الحديث كثيرا[46]. وقد سَجّلتُ في كتاب جامع بيان العلم نصوصا تدل على الانفتاح المذهبي لابن عبد البر، وانتصاره للسنة في الفقهيات، وعدم قعوده في ساحة التقليد، وكذا في الوقت نفسه الانتصارُ للإمام مالك.

- **تفضيل مذهب مالك لأنه أقرب إلى السنة:** صرح ابن عبد البر في الكتاب بأنه يفضل لطالب الحديث أن ينتحي مذهب الإمام مالك، ويحفظ سننه وأقاويله، والعلة في ذلك أن الإمام مالكا صدر فقهاء أهل المدينة المعروفة بالسنة واتباع الأثر. يقول رحمه الله: "**والاختيار** له أن يجعل إمامه في ذلك **إمام أهل المدينة دار الهجرة ومعدن السنة**... فمَن أحب الاقتصار على أقاويل علماء الحجاز **اكتفى إن شاء الله واهتدى**". وإذا أُطلق علماء الحجاز في الكلام فالإشارة قريبة إلى الإمام مالك أكثرَ من غيره.

- **إثبات أصل القياس؛ لأنه وفق السنة:** شذ الظاهرية عن مذهب الجمهور بعدم اعتدادهم بالقياس، أي القياس التمثيلي، وقد ناقش ابن عبد البر الظاهرية في هذا الأصل ودافع عنه؛ لأنه وَفق السنة المثبتة له، وفي هذا السياق ردَّ ابن عبد البر على داود الظاهري الذي ضعَّف حديثا يشتمل عل القياس فقال: "وتكلم **داود** في إسناد حديث معاذ[47] وردَّه ودفعه من أجل أنه عن أصحاب معاذ ولم يُسمَّوا، قال أبو عمر: **وحديث معاذ صحيح مشهور**، رواه الأئمة العدول، وهو أصل في الاجتهاد والقياس على الأصول، وبه قال جمهور العلماء وسائر الفقهاء".

- **لا بد للأصولي أن يكون عالما بالسنة:** نبَّه الحافظ ابن عبد البر إلى ضرورة تسلح الأصولي الذي ينظر في الأدلة الشرعية إلى العلم والتمكن من السنة، حتى لا يَبعُد عن الحق، ويُوفّق في أحكامه وأقواله، وأَورد لأجل ذلك كلاما حافلا للإمام الشافعي ينص كذلك على أولوية السنة في ميزان العالم، ثم أعقبه بقوله: "**قد أتى الشافعي في هذا الباب بما فيه كفاية وشفاء**"[48].

- **تقديم المؤلف النصَّ على القياس:** من معالم انتصار ابن عبد البر للسنة، قوله بأولوية النص من الكتاب والسنة على القياس، وأنه إذا تعارض النص من الكتاب والسنة والقياس قُدم النص. يقول رحمه الله: "وإذا صح النص من الكتاب والأثر **بطَل القياس والنظر**"[49].

- **بيانة مكانة السنة في الاحتجاج:** لم يخل باب من أبواب الكتاب إلا وتجد فيه ابن عبد البر داعيا للعمل بالسنة، محتجا بها، وقد بيَّن أيضا مكانتها في الاحتجاج ومرتبتها في العلم بقوله: "وأما أصول العلم فالكتاب **والسنة**، وتنقسم السنة قسمين أحدهما تنقله الكافة عن الكافة **فهذا من الحجج القاطعة للأعذار إذا لم يوجد هنالك خلاف، ومن رد إجماعهم فقد رد نصا من نصوص الله يجب استتابته عليه وإراقة دمه إن لم يتب؛ لخروجه عما أجمع عليه المسلمون العدول، وسلوكه غير سبيل جميعهم**. والضرب الثاني من السنة أخبار الآحاد الثقات الأثبات العدول، والخبر الصحيح الإسناد المتصل منها **يوجب العمل عند جماعة الأمة الذين هم الحجة والقدوة**، ولذلك مرسل السالم الثقة العدل يوجب العمل أيضا والحكم عن جماعة منهم ومنهم من يقول: إن خبر الواحد العدل يوجب العلم والعمل جميعا وللكلام في ذلك موضع غير هذا"[50].

- **دفاعه عن حديث "إذا اجتهد الحاكم" ردا على من رفضه:** من ملامح دفاع ابن عبد البر عن السنة في فقه الحديث أنه ذكر أن بعض الفقهاء – ولم يسمِّهم– ردوا حديث: "إذا حكم الحاكم فاجتهد..."الحديث. بحجة أنه مخالف للنصوص الأخرى التي أثبتت أن المخطئ لا أجر له، فرد عليهم ابن عبد البر مرجحا لقول غيرهم وقائلا: **"وهذا نص ليس لأحد أن يردَّه"**[51] .

- **ذمُّه الغلو في الرأي دون الرجوع إلى الكتاب والسنة:** من المسائل التي تعرض لها ابن عبد البر في كتاب جامع بيان العلم الإفراطُ في الاحتكام إلى الرأي والقياس، والتفريطُ في الاحتكام إلى الكتاب والسنة، وذلك في قوله: " ومعلوم أن **الحلال ما في كتاب الله أو سنة رسوله تحليله**، والحرام **ما في كتاب الله أو سنة رسول الله تحريمه**، فمن جهل ذلك وقال فيما سئل عنه بغير علم وقاس برأيه حرَّم ما أحل الله بجهله وأحل ما حرم الله من حيث لم يعلم، **فهذا هو الذي قاس الأمور برأيه فضل وأضل**"[52].

- **ما الواجب عند اختلاف أقوال العلماء؟** يجيب ابن عبد البر على هذا السؤال بقوله: " والواجب عند اختلاف العلماء **طلب الدليل من الكتاب والسنة** والإجماع والقياس على الأصول على الصواب منها، وذلك لا يُعدم، فإن استوت الأدلة **وجب الميل مع الأشبه بما ذكرنا بالكتاب والسنة**، فإذا لم يبن ذلك وجب التوقف ولم يجز القطع إلا بيقين، فإن اضطُر أحدٌ إلى استعمال شيء من ذلك في خاصة نفسه جاز له ما يجوز للعامة من التقليد، واستعمَل عند إفراط التشابه والتشاكل وقيام الأدلة على كل قول بما يعضده قوله صلى الله عليه وسلم: "البر ما اطمأنت إليه النفس والإثم ما حاك في الصدر، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك". هذا حال من لا يُنعم النظر ولا يحسنه، وهو حال العامة التي يجوز لها التقليد فيما نزل بها وأفتاها بذلك علماؤها، وأما **المُفتون** فغير جائز عند أحد ممن ذكرنا قولُه لأحد أن يفتي ولا يقضي **إلا حتى يتبين له وجهُ ما يفتي به من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو ما كان في معنى هذه الأوجه**". وهذا نص ثمين أثير من ابن عبد البر رحمه الله، إذ يوقف المفتي على المنهجية الواجب اتباعُها عند تطرقه لخلاف العلماء، وبأيِّها يفتي ويقضي، مع تنبيهه رحمه الله إلى أن عمل المجتهد ليس هو عمل المقلد والعامي، وأن الذي يُوجَّه إليه النظر في الأدلة هو المفتي لا المقلد.

- **المعلم الثالث: الانتصار للسنة أثناء مناقشة الفرق والطوائف.**

ليس هذا المعلم بالبعيد عن المعلمين السابقين، إذ تبيَّنتْ فيه أيضا النزعة السنية لابن عبد البر، وانتصارُه المظَّفر لها، ودفاعه الجليل عن ساحتها. والفِرقُ التي ناقشها ابن عبد البر وتعرض لها في هذا الكتاب هي **المعتزلة والخوارج والزنادقة وأرباب الرأي (العلمانيون بتعبيرنا المعاصر)**[53] **والظاهرية والمقلدة من الفقهاء.**

- **انتصار ابن عبد البر للسنة ردا على المعتزلة:** اعتبر ابن عبد البر المعتزلة فرقة مبتدعة لخروجها عن جادة أهل الحق، وإحداثها الكلام في الدين وصفات رب العالمين، وكذا مخالفتُها للقواعد المقررة عند العلماء، كإنكارها القياس والعمل بخبر الآحاد في الغيبيات. يقول ردا عليهم لإنكارهم القياس: "وعلى ذلك –أي العمل بالقياس– كان العلماء قديما وحديثا عندما ينزل بهم ولم يزالوا على إجازة القياس، **حتى حدث إبراهيم بن سيار النظام وقوم من المعتزلة سلكوا طريقه في نفي القياس والاجتهاد في الأحكام وخالفوا ما مضى عليه السلف،** وممن تابع النظام على ذلك جعفر بن حرب، وجعفر بن مبشر، ومحمد ابن عبد الله الإسكافي، وهؤلاء معتزلة أئمة في الاعتزال عند منتحليه"[54]. ويقول في سياق آخر مبينا زَغَلهم العقدي: "قال أبو عمر: قد بين مالك رحمه الله أن الكلام فيما تحته عمل هو المباح عنده وعند أهل بلده يعني العلماء منهم رضي الله عنهم، وأخبر أن الكلام في الدين نحوَ القول في صفات الله وأسمائه وضرب مثلا فقال: نحو **رأي جهم والقَدَر، والذي قاله مالك عليه جماعة الفقهاء والعلماء قديما وحديثا من أهل الحديث والفتوى، وإنما خالف ذلك أهل البدع المعتزلة وسائر الفرق،** وأما الجماعة على ما قال مالك إلا أن يُضطر أحد إلى الكلام فلا يسَعُه السكوت إذا طمِع برد الباطل وصَرْف صاحبه عن مذهبه، أو خشي ضلال عامة أو نحوَ هذا"[55].

- **ردُّه على من أنكر حُجية السنة من الزنادقة وأرباب الرأي المذموم:** يبدو أن دِعاية إنكار السنة وحجيتها كانت واقعة في زمن الإمام ابن عبد البر، وقد أشار في كتابه جامع بيان العلم إلى بطلان مذهب من أنكر حجية السنة الذي بنوه على آيات فُهمت خطأ "ما فرَّطنا في الكتاب من شيء" و "تبيانا لكل شيء". وردَّ حافظ المغرب على أصحاب هذه النِّحلة بحديث معاذ وقول عمر للقاضي شريح: " فإن أتاك ما ليس في كتاب الله فاقض بما سنَّ فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم". وعلَّق عليهم بقوله: " **وفيه –أي الأثر– ردٌّ على من قال: إن كل نازلة تنزل بالناس ففي كتاب الله؛ لقوله {ما فرطنا في الكتاب من شيء} و {تبيانا لكل شيء}**"[56].ويقول في موضع آخر لإثبات وجوب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم استقلالا والعمل بأحكام سنته ولو لم نجدها في القرآن: " وقد أمر الله عز وجل بطاعته واتباعه أمرا مطلقا مجملا لم يُقيَّد بشيء، **ولم يقل ما وافق كتاب الله كما قال بعض أهل الزِّيغ**"[57].

- **إنكاره لحديثٍ يستدل به الزنادقة والخوارج لإبطال حُجية السنة:** نبَّه ابن عبد البر رحمه الله إلى حديثٍ موضوع مكذوب يُروِّج له المبتدعة لأجل بخس قدْر السنة وعَدم الاحتجاج بها في الأحكام، وهو: "ما أتاكم عني فاعرِضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف كتاب الله فلم أقله أنا، وكيف أخالف كتاب الله، وبه هداني الله". وقد علق عليه حافظ المغرب بقوله: "**وهذه الألفاظ لا تصح عنه صلى الله عليه وسلم عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه**، وقد عارض هذا الحديثَ قومٌ من أهل العلم فقالوا: نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شيء ونعتمد على ذلك، قالوا: فلما عرضناه على كتاب الله عز وجل وجدناه مخالفا لكتاب الله؛ لأنا لم نجد في كتاب الله ألا نقبل من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما وافق كتاب الله، بل وجدنا كتاب الله يُطلق التأسي به والأمر بطاعته ويحذر المخالفة عن أمره جملة على كل حال "[58].

- **رده على المبتدعة الذين يفسرون القرآن دون علم بالسنة:** عقد الإمام ابن عبد البر بابا خاصا فيمن يفسر القرآن وهو وجاهل بالسنة، وعدَّ فعله ضلالا وخذلانا. يقول رحمه الله: " قال أبو عمر: "أهل البدع أجمعُ **أضربوا عن السنة، وتأولوا الكتاب على غير ما بيَّنت السنة**، فضلوا وأضلوا، ونعوذ بالله من الخذلان ونسأله التوفيق والعصمة برحمته، وقد رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم التحذيرُ عن ذلك في غير ما أثر"[59]. وقد ذكر مجموعة من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة المبينة لخطر تقحُّم تفسير الكتاب دون اهتداء بنور السنة.

- **الرد على أهل البدع الذين يُزهّدون الناس في الحديث والاهتمام بروايته:** أخرج ابن عبد البر في جامعه حديثا لسيدنا عمر يأمر فيه بإقلال رواية الحديث عن رسول الله[60]، وهو أثر صحيح تلقَّفه بعض الفرق للتزهيد في شأن التحديث، والوضعِ من قدر رواية الحديث، لكن ابتدر ابن عبد البر مقالتهم هذه بالطعن فيها من حيث الجمع بينها وبين الآثار المرغِّبة في ذلك، وكذا ترجيح بعضها على بعض من حيث سندها. يقول رحمه الله بصدد ذلك: " قال أبو عمر: " احتجَّ **بعض من لا علم له ولا معرفة من أهل البدع** وغيرهم الطاعنين في السنن بحديث عمر هذا: أقلُّوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبما ذكرنا في هذا الباب من الأحاديث وغيرها، وجعلوا ذلك ذريعة **إلى الزهد في سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم** التي لا تَوصُّلَ إلى مراد كتاب الله عز وجل إلا بها، والطعنِ[61] على أهلها، **ولا حجة في هذا الحديث ولا دليلَ على شيء مما ذهبوا إليه من وجوهٍ** قد ذكرها أهل العلم، منها أن وجه قول عمر هذا إنما كان لقوم لم يكونوا أحصَوا القرآن فخشي عليهم الاشتغال بغيره عنه، إذ هو الأصل لكل علم"[62]. وعزا هذا القولَ لأبي عُبيد، ثم أورد قولا آخر قال فيه: "وقال غيره –أي غير أبي عبيد–: إن عمر رضي الله عنه إنما نهى من الحديث عما لا يفيد حكما ولا يكون سنة"[63]. لكن في النهاية خلص ابن عبد البر إلى تبني رأيٍ له في هذه المسألة بقوله: " **قد يَحتمل عندي** أن تكون الآثار كلُّها عن عمر صحيحة متفقة، ويخرج معناها على أن **من شك في شيء تركه، ومن حفظ شيئا وأتقنه جاز له أن يحدث به**، وأن الإكثار يحمل الإنسان على التقحم أن يحدِّث بكل ما سمع من جيد ورديء وغث وسمين"[64]. فنلحظ أن ابن عبد البر طرح مسألة أهل البدع رأسا، وتورُّكهم على حديث عمر للتزهيد في شأن السنة، وجَمَع بينها وبين غيرها من الآثار بالخلاصة التي انتهى إليها.

- **انتقاده لمجتهد المذهب الذي يُخرّج الفتوى على أصل الإمام دون الرجوع للدليل:** معروفٌ أن مجتهد المذهب يحِق له النظر في أصول إمامه وفتاويه وتخريج النوازل وَفق تلك الفتاوي والأقوال، ومن ثَم فلا يرجع إلى الكتاب والسنة ليجد فيها أصل المسألة النازلة، ويقيسَ غير المنصوص على المنصوص في الوحي، بل يجعل كلام الإمام دليلا يُرجع إليه، وأصلا يقاس عليه، وقد انتقد ابن عبد البر هذا الانتحاء، وعابه على فقهاء عصره، يقول رحمه الله: "فهُم –أي المقلدة– يقيسون على ما حفظوا من تلك المسائل ويفرضون الأحكام فيها، ويستدلون منها، ويتركون طريق الاستدلال من حيث استدل الأئمة وعلماء الأمة، **فجعلوا ما يُحتاج أن يُستدل عليه دليلا على غيره**، ولو علموا أصول الدين وطرق الأحكام وحفظوا السنن كان ذلك قوة لهم على ما ينزل بهم، ولكنهم جهلوا ذلك فعادَوه وعادَوا صاحبه"[65] . كأنني هنا بابن عبد البر يتقطع ألما على صنيع المقلدة، في تفريطهم في حفظ ودراسة السنة، واهتبالهم بحفظ الفروع ومسائل الفقه دون أصولها وقواعدها، ولنا وقفةٌ مع ردِّه على المقلدة في الضفيرة الآتية.

- **ردُّه على المقلدة وطلبة العلم، ووصمه إياهم بالتفريط في السنة:** نفثَ الإمام ابن عبد **البر** في كتابه لواعج عجَّت في فؤاده، تخص فقهاء وطلبة زمانه الذين استبدلوا الرأي بالسنة، واهتموا بحفظ الفروع عوض الأصول، فأنكر عليهم ونصحهم، ووصف حالهم وبيَّن سعيهم، وقد استبدَّ حديثُه عنهم فقرات مبثوثة في الكتاب، لكنَّه أطال الحديث عنهم أكثر في الجزء الثاني من ص: 1135 إلى ص:1139. بيَّن في هذه الصفحات حالة مقلدة زمانه من طلبة العلم وغيرهم، الذين اكتفَوا برواية الأحاديث تبركا دون فهمها وتعقُّلها والعمل بها، ودون تمييز صحيحها من ضعيفها، وذلك في قوله: " واعلم رحمك الله أن طلب العلم في زماننا هذا وفي بلدنا **قد حاد أهله عن طريق سلفهم**، وسلكوا في ذلك ما لم يعرفه أئمتهم، **وابتدعوا** في ذلك ما بان به جهلهم وتقصيرهم عن مراتب العلماء قبلهم، فطائفة منهم تروي الحديث وتسمعه، قد رضِيت بالدُّؤوب في جمع ما لا تفهم، وقنعت بالجهل في حمل ما لا تعلم، **فجمعوا الغث والسمين والصحيح والسقيم والحق والكذب في كتاب واحد**، وربما في ورقة واحدة، ويدينون بالشيء وضده ولا يعرفون ما في ذلك عليهم، قد شغلوا أنفسهم بالاستكثار عن التدبر والاعتبار، **فألسنتهم تروي العلم، وقلوبهم قد خلت من الفهم**"[66] . ويبيّن في السياق نفسه حالة آخرين منهم أهملوا الرواية وتوجهوا لدراسة الفروع والآراء الفقهية المجردة، وجعلوها حجة بينهم وبين الله، ومن ثم فقد فرَّطوا في حق السنة كثيرا، وذلك في قوله رحمه الله: " وطائفةٌ هي في الجهل كتلك أو أشد، **لم يُعنُوا بحفظ سنة ولا الوقوف على معانيها**، ولا بأصل من القرآن، ولا اعتنوا بكتاب الله عز وجل فحفظوا تنزيله، ولا عرفوا ما للعلماء في تأويله، ولا وقفوا على أحكامه، ولا تفقهوا في حلاله وحرامه، **قد اطرحوا علم السنن والآثار**، وزهدوا فيها وأضربوا عنها، فلم يعرفوا الإجماع من الاختلاف، ولا فرقوا بين التنازع والائتلاف، بل عَوَّلوا على حفظ ما دون لهم من الرأي والاستحسان، الذي كان عند العلماء آخر العلم والبيان، وكان الأئمة يبكون على ما سلف وسبق لهم من الفتوى فيه، ويودون أن حظهم السلامة منه"[67]. وبعد عرض حال الطائفتين يحكم عليهما ابن عبد البر ويبين منزلتهما من العلم الشريف بقوله: "واعلم يا أخي أن المفْرِط في حفظ المولَّدات[68] لا يؤمَن عليه الجهل بكثير من السنن إذا لم يكن تقدم علمُه بها، وأن المفْرِط في حفظ طرق الآثار دون الوقوف على معانيها وما قال الفقهاء فيه لصِفر من العلم، وكلاهما قانع بالشم من الطعام ومن الله التوفيق والحرمان، وهو حسبي وبه أعتصم"[69]. فالمقلدة الجَهَلة بالحديث، والرواةُ للحديث الحَفظَة له ولطرقه دون تفقه ودراية، ليسوا من العلماء عند ابن البر، وإنما من العَوَام. ثم يوجه أخيرا ابن عبد البر نصيحة لقارئ كتابه، ووصية لأصحابه وتلامذته بوجوب التهمُّم بالسنة وحفظها، والعناية بها رواية ودراية، فذلك طريق التوفيق والسعادة في الدارين. يقول رحمه الله: "فعليك يا أخي **بحفظ الأصول والعناية بها**، واعلم أن من عُني بحفظ السنن والأحكام المنصوصة في القرآن، ونظر في أقاويل الفقهاء فجعله عونا له على اجتهاده، ومفتاحا لطرائق النظر وتفسيرا لجمل السنن المحتملة للمعاني، ولم يقلد أحدا منهم تقليد السنن التي يجب الانقياد إليها على كل حال دون نظر، ولم يُرح نفسه مما أخذ العلماء به أنفسهم من حفظ السنن وتدبّرها، واقتدائهم في

البحث والتفهم والنظر، وشَكر لهم سعيهم فيما أفادوه ونبهوا عليه، وحمِدهم على صوابهم الذي هو أكثر أقوالهم، ولم يبرِّئهم من الزلل كما لم يبرئوا أنفسهم منه، فهذا هو الطالب المتمسك بما عليه السلف الصالح، وهو المصيب لحظه والمعاين لرشده، والمتبع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وهَدي صحابته رضي الله عنهم وعمن اتبع بإحسانٍ آثارهم، ومن أعفى نفسه من النظر وأضرب عما ذكرنا، وعارض السنن برأيه ورام أن يردها إلى مبلغ نظره فهو ضال مضل، ومن جهل ذلك كلَّه أيضا وتقحم في الفتوى بلا علم فهو أشد عمى وأضل سبيلا[70] ".

ونلمس في القولة الأخيرة انتصارا أثيرا وتكبيرا جليلا من ابن عبد البر لعلم السنة، فهو يرى وجوب حفظها والعناية بها، إلى جانب الاهتمام بالفقه المذهبي مقرونا بأدلته، مع عدم الالتزام بمذهب معين والتقلد به، وجعل السنة نُصب عين العالم والفقيه والمفتي. وما سطَّره ابن عبد البر في هذه الفقرة يمثل مشروعا تربويا ومنهجيةً تدريسية توخى ابن عبد البر نشرها وترسيخها في عقول المثقفين الأندلسيين حتى يقوِّض بها الطريقة التي رصدها سابقا، بعد أن استأثرت بالجو العلمي في الأندلس، وجعلت الناس أعداء السنن بُغَضاء لرواة الحديث العاملين به.

- **المَعلم الرابع: الانتصار للسنة الشريفة بالأشعار والآثار الأدبية:**

إذا كان ابن عبد البر قد سخَّر طاقته الحديثية للدفاع عن السنة المنيفة في تضاعيف جامع بيان العلم، فإنه أيضا وظف مخزونا أدبيا هائلا يدور حول رحى السنة، وأشعارا رائقة تفيض بمعاني التعظيم والانتصار لسنة النبي الأمين. وقد أحببتُ أن أَجرُد هذه الأبيات في معلم أثير بها؛ لما تتميز به اللغة الشعرية التخييلية من تعبيرات وظواهرَ بلاغية عن لغة الخطاب المباشر الذي سبق فرشه في المعالم الفارطة.

وتتميز هذه الأبيات السُّنية بالتوثيق الإسنادي إلى قائلها، حيث يرويها ابن عبد البر متصلة بسندها، وتارة ينسبها ابن عبد البر لقائلها مباشرة دون ذكر سندها، وقد لا يكون عنده رواية لها إلا من حفظه. كما أن هذه الأبيات يمكن أن نُميز فيها ما هو من نظم ابن عبد البر نفسه، وما هو من نظم غيره، ونسوق كِليهما مُميَزِين بينهما.

- **أبيات ابن عبد البر في نصرة السنة:**

هذه الأبيات نظمها ابن عبد البر في ذم التقليد ونصرة السنة والعمل بالدليل، قال فيها رحمه الله[71]:

[الكامل]

يَا سَائِلِي عَنْ مَوْضع التقليد خذ ... عني الجواب بفهم لُبٍّ حاضر

وأَصِغْ إلى قولي ودِن بنصيحتي ... واحفظ عليَّ بوادري ونوادري

لا فرق بين مقلِّد وبهيمة ... تنقاد بين جنادل ودعاثر

تبّا لقاض أو لمفتٍ لا يرى ... عِللا ومعنى للمقال السَّائر

فإذا اقتديت فبالكتاب وسُنة الـ ... مبعوث بالدين الحنيف الطاهر

ثم الصحابةِ عند عَدْمك سنةً ... فأُولاك أهل نهى وأهل بصائر

وكذاك إجماعُ الذين يلُونهم ... من تابعيهم كابِرا عن كابر

إجماعُ أمتنا **وقولُ نبينا ... مثلُ النصوص لذي الكتاب الزاهر**

وكذا المدينة حجَّةٌ إن أجمعوا ... متتابعين أوائلا بأواخر

وإذا الخلاف أتى فدونك فاجتهد ... ومع الدليل فمِل بهم وافر

وعلى الأصول فقس فروعك لا تقس ... فرعا بفرع كالجَهول الحائر

والشر ما فيه –فَديتك– أسوة ... فانظر ولا تحفل بزَلة ماهر

ويقول رحمه الله بيانا لقول محمد بن سيرين: "كانوا –أي السلف الصالح– يرون أنهم على الطريق ما داموا على الأثر"[72]:

[الطويل]

مَقَالَةُ ذي نصح وذات فوائدٍ ... إذا من ذوي الألباب كان استماعُها

عليكم بآثار النبي فإنها ... منَ[73] افضل أعمال الرشاد اتباعُها[74]

كانت هذه النقلتان مجموعَ ما ذكره ابن عبد البر من شعره الانتصاري للسنة في جامع بيان العلم، ويتبين لنا فيهما أثريته وسنيته، ورفضه للتقليد، ودعوته للتجديد وتحرير العقل والفكر من أغلال التبعية المذهبية، خاصة التعصب، والعودة إلى الينابيع الصافية (الكتاب والحديث)، وشعرُ حافظ المغرب في كُليته شعر سلس رائق، موشى بالصور والتحسينات البلاغية، يشهد له بالذائقة الأدبية والمكنة الشاعرية.

- **أبيات غير ابن عبد البر في نصرة السنة:**

أدرج ابن عبد البر جمهرةً أبيات لمجموعة من العلماء والأدباء الذين نافحوا عن السنة في تضاعيفها، وناصروها وعزَّروها، ودعَوا للعمل بها، من ذلك أبياتٌ لأبي بكر بن دريد ذكرها ابن عبد البر في سياق مدح أهل الحديث ورواته، وهي قوله[75]:

[الكامل]

أهلا وسهلا بالذين أحبهم وأَودُّهم في الله ذي الأَلاء

أهلا بقوم صالحين ذوِي تُقى غُرِّ الوجوه وزين كل مُلاء

يسعَون في طلب الحديث بعفة وتوقُّرٍ وسكينة وحياء

لهم المهابة والجلالة والنُّهى وفضائلٌ جلَّت عن الإحصاء

ومِدادُ ما تجري به أقلامهم أزكى وأفضل من دم الشهداء

يا طالبي علمِ النبي محمد ما أنتم وسواكمُ بسَواء

وقد أخرج بسنده المتصل في كتابه الجامع أبياتا للإمام أحمد بن حنبل قال فيها[76]:

[الكامل]

دِينُ النبي محمَّد أخبارُ نِعم المطِيَّة للفتى الآثار

لا ترغبَنَّ عن الحديث وأهله فالرأي ليل والحديث نهار

ولَرُبما جهِل الفتى سبُل الهدى والشمس بازغة لها أنوارُ

وقد ألفينا أبياتا أوردها ابن عبد البر في جامعه تؤدي المعنى نفسه، لكنها حُشِيت بتعريض بالإمام أبي حنيفة لإكثاره من المقايسة، ولم ينسبها الحافظ لقائلها، وهي:

[الوافر]

إذا ذو الرأي خاصم عن قياس وجاء ببدعة منه سخيفه

أتيناهم بقول الله فيها **وآثار مُصححة** شريفه

فكم من فرجٍ مُحصَنة عفيفة أُحِل حرامُها بأبي حنيفه

ونلحظ أن ابن عبد البر استشنع البيت الأخير من القطعة، وعدها تحاملا مسيئا للإمام أبي حنيفة رحمه الله بقوله: "هذا تحامل وجهل واغتياب وأذى للعلماء؛ لأنه إذا كان له في النازلة كتاب منصوص وأثر ثابت لم يكن لأحد أن يقول بغير ذلك فيخالف النص، والنصُّ مالا يحتمله التأويل، وما احتمله التأويل على الأصول واللسان العربي كان صاحبه معذورا"[77].

ثم أورد كذلك ابن عبد البر أبياتا لابن خاقان يشيد فيها بمذهب السلف أهل الأثر، يقول فيها[78]:

[الوافر]

أعوذ بعزة الله السلام وقدرته من البدع العظام

أبين مذهبي فيمن أَراه إماما في الحلال وفي الحرام

كما بينتُ في القراء قولي فلاح القول معتليا أمامي

فلا أعدو ذوِي الآثار منهم فهم قصدي وهم نور التمام

أقول الآن في الفقهاء قولا على الإنصاف جَد به اهتمامي

أرى بعد الصحابة تابعيهم لذي فتياهم بهمُ ائتمامي

علمت إذا اعتزمت على اقتدائي بهم أني مصيب في اعتزامي

وبعد التابعين أئمةٌ لي سأذكر بعضهم عند انتظام

فسفيانُ العراق ومالك في حِجازهمُ وأوزاعيُّ شامِي

ألا وابن المبارك قدوة لي نَعم والشافعيُّ أخو الكرام

وسَامَ بذكريَ النعمانَ فيهم فنِعمَ فتًى به سامي المسامي

وممن أَرتضي فأبو عبيد وأرضى بابن حنبل الإمام

فآخذ من مقالهمُ اختياري وما أنا بالمباهي وبالمسام

وأخذي باختلافهمُ مباحٌ لتوسيع الإله على الأنام

ولست مخالفا إن صح لي عن رسول الله قولا بالكلام

إذا خالفتُ قول رسول ربي خشِيت عقاب ربٍّ ذي انتقام

وما قال الرسول فلا خلاف له يا ربِّ أبلغه سلامي

ونجد أبياتا في ذم البدعة وأصحاب الرأي نقلها ابن عبد البر في جامعه ولم يسمِّ قائلها[79]:

[البسيط]

قد نَقَّر الناس حتى أحدثوا بدعا في الدين بالرأي لم تُبعث به الرسل

حتى استخف بدين الله أكثرُهم وفي الذي حُمِّلوا من دينهم شُغُل

ومن المطارحات الشعرية التي أدرجها ابن عبد البر في كتابه ما وقع بين بكر بن حماد الذي نبز أهل الحديث في قصيدة له دالية قال فيها من الطويل[80]:

وكل شياطين العباد ضعيفة وشيطان أصحاب الحديث مَريد

فرد عليه ابن غياث الإشبيلي بقصيدة طنانة يرويها ابن عبد البر بسنده إلى قائلها. ومما جاء فيها في نصرة أهل الحديث ونصرة السنة[81]:

[الطويل]

ولولا الحديثُ المحتوي سننَ الهدى لقامت على رأس الضلال بنود

وقولُ رسول الله يعرف حده فليس له عند الرواة مزيد

وكل حديثيٍّ تأزّر بالتقى فذاك امرؤ عند الإله سعيد

ولو لم يقم أهل الحديث بديننا فمن كان يروي علمَه ويفيد

همُ ورِثوا علم النبوة واحتووا من الفضل ما عنه الأنام رُقود

وهم كمصابيح الدجى يُهتدى بهم وما لهم بعد الممات خُمود

وهذه من الأبيات الأثيرة التي طرَّزت أهل الحديث بوشاح من الفخر، وعددت فضائلهم وحسناتهم.

ونجد ابن عبد البر يورد بيتا آخر لابن أبي داود في سياق ذم البدعة وأهلها يقول فيه[82]:

[الطويل]

ودع عنك آراء الرجال وقولَهم **فقول رسول الله أزكى وأشرح**

فهذه الأبيات وأخواتها التي اضطلعت بالدفاع عن السنة والانتصار لها، كان لها دور قوي في إقناع القارئ بمكانة السنة، ونجد أن ابن عبد البر كان ذكيا في عرضها في سَلخ الأبواب، أي بعد الآيات القرآنية والأحاديث المرفوعة والموقوفة، وكذا أقوال الأئمة، لأنها ستعد ترويحا للقارئ من رتابة النصوص النثرية، وكذا مسلكا من مسالك الإقناع بفضل لغتها الانسيابية السلسة، وتصويراتها وتحسيناتها.

هذه كانت معالم انتصارات ابن عبد البر السنية في كتابه جامع بيان العلم وفضله التي استوعبت الكتاب برمته، دون أن نُغفل أن الكتاب حافل بالأحاديث والآثار التي بدورها تمثل دفاعا عن السنة، إذ إن إيرادها والاستئناس بها لدليل قوي على سنية الإمام ابن عبد البر وذوده الحامي لبيضة السنة الشريفة، كما أن باب "**الحض على لزوم السنة والاقتصار عليها**" وباب "**موضع السنة من الكتاب وبيانها له**" وباب "**فيمن تأول القرآن وتدبره وهو جاهل بالسنة**" وباب "**فضل السنة، ومباينتها لسائر لأقوال علماء الأمة**" تكفينا لتبين معالم هذه الانتصارات، وقد أفدنا من بعض هذه الأبواب في المعالم السابقة، وأدرجنا مقاطع منها.

المبحث الرابع: خصائص ابن عبد البر في الانتصار للسنة من خلال كتاب جامع بيان العلم وفضله.

بعد أن رصدنا مجموعة من المعالم التي تقلَّدها ابن عبد البر في جامعه للدفاع عن السنة الشريفة والانتصار لها أمكن لنا أن نستجلي خصائص هذه المعالم ومميزاتها.

أ. **التوثيق والتحقيق**: من أعظم ما تميز به ابن عبد البر في جانب دفاعه عن السنة الأمانة العلمية والضبط الإسنادي، حيث نراه يوثق الخبر بالإسناد، سواء كان المستدَل به حديثا أم قولة لإمام أم شعرا، وقد أبان ابن عبد البر في هذه الميزة عن تهمم كبير بعلم الإسناد، وروايات كثيرة له في العلوم الشرعية واللغوية. وتوثيقُ الأدلة بعزوها إلى صاحبها وذكر سندها إليه، مسلك حِجاجي قوي جدا، توخَّاه ابن عبد البر لتأسيس مشروعه التربوي على أسس متينة، وفي الأمثلة التي قدمناها في المبحث السابق كفاية حسنة[83].

ب. **تنويع الحجج**: إن الحجج التي سخَّرها ابن عبد البر للانتصار للسنة تنوعت من حجج شرعية نقلية وأخرى عقلية، وأخرة أدبية شعرية، وهذا ملمح مهم يعظم الحاجة له اليوم لمن يتصدر مَهمة الدفاع عن السنة، إذ كلما كثَّر من الحجج استدعى عقول مخاصميه وأقنعهم وأرضاهم، وقد تقدمت لنا أمثلة من ذلك[84].

ج. **النقد والفحص**: من خلال استقراء الكتاب وجرد مفاصله تبين أن ابن عبد البر كان نقَّادة فحَّاصا للأخبار التي يوردها، والأقوال التي يذكرها، خاصة في هذا الموضوع، فإذا تعرض لحديث يروِّج له المبتدعة لتحقير السنة[85]، نَقده وبين بطلانه ووضعه، وإذا أورد حديثا يُفهم منه التعارض مع حديث آخر سلك مسلك الجمع بينهما[86]، وإذا كان في سند الحديث ما يوجب التكلم فيه من الرجال وصيغ التحمل وقف وقفة الفحص والدراسة[87]، لتمييز الطيب من الخبيث في السنة، وتنقيتها من شوائب المبتدعة وغوائلهم.

كانت هذه أجلى الخصائص التي تميز بها ابن عبد البر في دفاعه عن السنة وانتصاره لها في كتاب جامع بيان العلم التي نراها قوية نافعة في مقامات الحجاج، وما يمكن قوله هو أن الكتاب غلب عليه جانب الاختصار والإيجاز الذي سبق ذكره في المبحث الأول[88] لذا كان ابن عبد البر يعجّل في تقرير بعض هذه المسائل كي لا يخرج عن قصد الكتاب، ويُحيلُ إلى كتابه التمهيد[89].

تختيم (خلاصة وتوصيات)

خلاصة البحث:

يمكن في هذه الخلاصة عرض النتائج الآتية:

- الإمام ابن عبد البر القرطبي من أعظم علماء السنة في الغرب الإسلامي، حيث كان سُنِيَّ المعتقد، أثريَّ الفقه والعمل، جامعا بين المذهبية في اختياره مذهب مالك رحمه الله، وبين الفردية في اختياراته المذهبية واجتهاداته المنفتحة على جميع المذاهب.
- الإمام ابن عبد البر من المنافحين والمدافعين عن السنة، الصادِّين مذاهب المبتدعة ومسالك الزنادقة وأرباب الرأي كما تبين في كتابه: "جامع بيان العلم".
- كتاب "جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله" من الكتب التي اضطلع فيها ابن عبد البر بنصرة السنة والدعوة إلى العمل بها، والالتزام بأوامرها، مع طبعه بسمات التوثيق والإسناد، والفحص والانتقاد، وتكثير مسالك الحجج وأساليب البرهنة.
- إن ابن عبد البر من المؤسسين لعلم الانتصار للسنة الشريفة من خلال كتابه: "جامع بيان العلم".
- تمثلت انتصارات ابن عبد البر السنية في مقام العقيدة ومقام الفقه ومقام أصول الفقه، وكذا في مقام المناظرات والحجاج.
- أعظم خصائص علم الانتصار للسنة الشريفة عند ابن عبد البر في جامع بيان العلم: **ضرورة توثيق الأدلة المؤيِّدة للعمل بالسنة، وتنويع الحجج والبراهين (القرآن والحديث وأقوال العلماء وأشعار الأدباء)، وفحص أدلة الخصم المناوئ للسنة ونقدها.**

توصيات:

- إدراج ابن عبد البر المتوفى سنة 463 هـ ضمن علماء الغرب الإسلامي الذين أسهموا في علم الانتصار للسنة الشريفة.
- محاولة تنظير لعلم الانتصار للسنة الشريفة انطلاقا من الخصائص التي استنتجتُها من كتاب ابن عبد البر جامع بيان العلم وفضله.
- جمع المادة الأدبية (الأشعار والقصائد) المنسوبة للشعراء المغاربة التي يدور رحاها حول الانتصار والدفاع عن السنة الشريفة، ودراستها واستشفاف خصائصها.

- دراسة معالم النقد الحديثي والفقهي عند ابن البر في كتاب جامع بيان العلم وفضله.
- استخلاص مظاهر الحياة الفكرية والاجتماعية في عصر ابن عبد البر انطلاقا من هذا الكتاب.

هذا ختام الكلام، مرفوقا بحمد الله السلام، والصلاة والسلام على خير الآنام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الهوامش:

[1] – ينظر: النبوغ المغربي لكنون 1/ 45 وما بعدها.

[2] – ينظر: تراث المغاربة في الحديث وعلومه 1/ 24.

[3] – ينظر: المرجع نفسه 1/ 28.

[4]– يُكذِّب بعض المؤرخين والباحثين مُكنة ابن حبيب الحديثية، ويشددون على أنه كان فقيها بحتا جاهلا بالحديث، لكن نجد نصَّ المقَّري في نفح الطيب وكذا قولة الدكتور معمر نوري تخالف ما يقوله غيرهم. ينظر: معجم شيوخ بقي بن مخلد ص: 57 وما بعدها.

[5] – ينظر: تراث المغاربة في الحديث وعلومه 1/ 27 وما بعدها.

[6] – تنظر ترجمة ابن عبد البر في: جذوة المقتبس ص:344، وبغية الملتمس ص:474 ووفيات الأعيان 66/7 وتذكرة الحفاظ 1128/3، والديباج المذهب 359، والصلة لابن بشكوال 618/2، وترتيب المدارك 550/4، والإمام أبو عمر ابن عبد البر، حياته وآثاره، ومنهجه في فقه السنة". و"مدرسة الإمام الحافظ أبي عمر ابن عبد البر في الحديث والفقه، وآثارها في تدعيم المذهب المالكي بالمغرب". كلاهما لمحمد بن يعيش، وغيرها.

[7] – ينظر: كتابا الأستاذ محمد بن يعيش "الإمام أبو عمر ابن عبد البر، حياته وآثاره، ومنهجه في فقه السنة". و "مدرسة الإمام الحافظ أبي عمر ابن عبد البر في الحديث والفقه، وآثارها في تدعيم المذهب المالكي بالمغرب".

[8] – سبقت الإحالة إلى مصادر الترجمة في ص: 4.

[9] – ينظر: التمهيد (ط الأوقاف المغربية) 336/17.

[10] – ينظر: الاستذكار (ط دار الكتب العلمية الأولى) 616/8.

[11] – ينظر مثلا باب ما تُكره فيه المناظرة والجدال والمراء 928/2 إلى نهايته، أي ص: 952. فقد استهله ابن عبد البر بالأحاديث النبوية الصحيحة، ثم أعقبها بالأحاديث التي تُكلم فيها، لكنها تشهد للصحيح، ثم أورد أقوال العلماء والفقهاء وأهل الشرع في المسألة نفسها، ثم ختم الباب بأشعار شاهدة ومؤيدة للموضوع. وهذا منهج منطقي ومقبول، ينم عن وعي حجاجي لدى ابن عبد البر، وكذا مراعاته سلمَ الاستدلال وأحوال المخاطبين.

[12] – ينظر: جامع بيان العلم وفضله 1037/2.

[13] – المصدر نفسه 1158/2.

[14] المصدر نفسه 2/ 1227.

[15] – ينظر على سبيل التمثيل لا الحصر: ج998/2 وما بعدها.

[16] – مثلا في قوله 172/1: "حدثني خلف بن القاسم الحافظ، ثنا أبو علي بن السكن الحافظ، ثنا حاتم بن محبوب الهروي، ثنا سلمة بن شبيب ثنا أحمد بن أبي شعيب الحراني، ثنا موسى بن أعين، عن خالد بن أبي يزيد، عن خالد بن عبد الأعلى، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «علماء هذه الأمة رجلان..." والأمثلة كثيرة.

[17]– كما في قوله 538/1: "حدثنا خلف بن قاسم، وعبد الله بن محمد بن أسد قالا: نا محمد بن عبد الله بن أشته المقرئ نا المعدل، نا محمود بن محمد، نا أبو الشعثاء قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن ليث بن أبي سليم قال: قال لي طاوس، «ما تعلمت فتعلمه لنفسك فإن الأمانة والحياء قد ذهبا من الناس".

[18] – كما في ص: 874 و895 و988 و1016 من ج2. والأمثلة كثيرة كذلك.

[19]– كما فعل في ص: 1113 من ج2 في قوله: "ذكر هذا كله محمد بن الحسين الموصلي الحافظ في الأخبار التي في **آخر كتابه في الضعفاء** عن الغلابي عن ابن معين" وغير موضع واحد.

[20] – ينظر جامع بيان العلم وفضله 202/1.

[21] – ينظر قوله 1/ 549: "حدثناه عبد الرحمن بن يحيى، نا علي بن محمد، نا أحمد بن داود، نا سحنون، نا ابن وهب، فذكره وهو حديث انفرد به عثمان البري، لم يرفعه غيره، و**هو ضعيف الحديث معتزلي المذهب فيما ذكروا، ليس حديثه بشيء**". هذا من حيث السند، أما فيما يخص المتن ففي قوله 174/1: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله وملائكته وأهل السماوات والأرض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت في البحر ليصلون على معلم الناس الخير» **قال أبو عمر: الصلاة ها هنا الدعاء والاستغفار، وهو بمعنى قول الملائكة تضع أجنحتها أي تدعو**، والله أعلم

[22] – كما في المثل السابق، وكذا في قوله 191/1: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تسمعون ويسمع منكم ويسمع ممن يسمع منكم» وفي هذا الحديث **دليل على تبليغ العلم ونشره**".

[23] – كما فعل في ج2/ 944، حيث استعمل أسلوب الفنقلة (فإن قيل قلتُ) في الدر على المقلدة.

[24] – لم يخرج النقد في مجموعه عن النقد الانطباعي الذي لا يُتناول بنوع من العمق والإيغال؛ لأن المجال لا يتسع لذلك، فاستحسن ابن عبد البر مجموعة من الأشعار دون تعليل شعوره نحوها، وذلك كقوله 453/1: "ولقد أحسن القائل:

[بحر البسيط]

قالوا نراك طويل الصمت قلت لهم ... ما طول صمتي من عي ولا خرس

لكنه أحمد الأشياء عاقبة ... عندي وأيسره من منطق شكس

أأنشر البز فيمن ليس يعرفه؟ ... أم أنثر الدر بين العمي في الغلس؟".

[25] – ينظر: ص: 381 و490 و151 و245 و85 و533 من ج1، و1116 و1142 و1228 و1138 و1231 من ج2. وذاك لا للحصر بل للتمثيل فقط.

[26] – ينظر لأجل التوسع: ابن عبد البر شاعرا، للدكتور براء بن حسن الوراكلي، ط تطوان.

[27] – تنظر أمثلة الحجج النقلية في عنصر الاستقراء، والحجج الأدبية في عنصر الاستئناس بالمادة الأدبية، والحجج المنطقية في عنصر النقد والتوجيه.

[28] – ينظر مثلا 788-2/789.

[29] – وهي كتاب التمهيد 62/1، وكتاب أبيه –ولم يصرح باسمه– 237/1، وكتاب المعرفة للحلواني 338/1، وكتاب القراءات لابن مجاهد 407/1، وكتاب المجالس ابن وهب 838/2، وغيرها كثير.

[30] – ينظر: جامع بيان العلم 631/1 وما بعدها.

[31]– ينظر: المصدر نفسه 1135/2.

[32] – ينظر: المصدر نفسه 1136/2.

[33] – ينظر: تعليق 5 ص:9.

[34]– ينظر جامع بيان العلم 909/2.

[35] – ينظر جامع بيان العلم 2/ 928.

[36]– ينظر: جامع بيان العلم 942/2 وما بعدها.

[37] – المصدر نفسه 2/ 928 وما بعدها.

[38] – المصدر نفسه 2/ 942.

[39] – المصدر نفسه 2/ 1052.

[40] – المصدر نفسه 2/ 945.

[41] – المصدر نفسه 2/ 790 وما بعدها.

[42] – ينظر: ترتيب المدارك 127/8.

[43] – ينظر الديباج 367/2.

[44] – ينظر: الإمام أبو عمر ابن عبد البر، حياته وآثاره، محمد بن يعيش، ص: 271 وما بعدها.

[45] – ينظر: المرجع نفسه ص: 304.

[46] – المرجع نفسه، ص:303.

[47] – أي حديث معاذ المشهور الذي قال فيه: "أجتهد رأيي ولا آلو". وهو المتضمن لحجية القياس. أخرجه أحمد في المسند 5/ 230، وأخرجه الدارمي في السنن 1/ 60. وأخرجه أبو داود في السنن 4/ 18.

[48] – ينظر: جامع بيان العلم 858/2.

[49] – ينظر: المصدر نفسه 2/ 895.

[50] – ينظر: المصدر نفسه 2/ 779-780.

[51] – ينظر: المصدر نفسه 883/2.

[52] – ينظر: المرجع نفسه 1039/2.

[53]– توخَّيت توصيف الفرقة بذلك لتقريب صورتها وتشبيهها بمن هو أقرب منها في مشروعها؛ لأن أرباب الرأي وصف عائم يشمل كثيرا من الفرق.

[54] – ينظر: المصدر نفسه 2/ 856.

[55] – ينظر: المصدر نفسه 938/2.

[56] – ينظر: المصدر نفسه 2/ 846.

[57] – ينظر: المصدر نفسه 2/ 1190.

[58] – ينظر: المصدر نفسه 2/

[59] – ينظر: المصدر نفسه 2/ 1199.

[60] – وهو قوله: "أقلوا الرواية عن رسول الله وأنا شريككم" انظر جامع بيان العلم 2/ 998.

[61] – معطوفة على "الزهد".

[62] – ينظر: المصدر نفسه 2/ 1002 و1004.

[63] – ينظر: المصدر نفسه 2/ 1004.

[64]– ينظر: المصدر نفسه 1010/2.

[65] – ينظر: المصدر نفسه 2/ 1134.

[66] – ينظر: المصدر نفسه 2/ 1135

[67] – ينظر المصدر نفسه، والجزء نفسه والصفحة نفسها.

[68] – لعل الإمام ابن عبد البر يقصد بالمولدات الكتب الفقهية والخلاصات التي جمعت فقه إمام معين والتي أصبح عليها المدار في الدرس والفتوى (مختصر خليل عند المالكية، ومختصر ابن أبي شجاع عند الشافعية).

[69] – ينظر: المصدر نفسه 1136/2.

[70] – ينظر: المصدر نفسه 1139/2.

[71] – ينظر: جامع بيان العلم 900/2.

[72] – ينظر: جامع بيان العلم 1/ 783

[73] – تقرأ بنقل حركة الهمزة إلى النون، بتصيير همزة القطع همزة وصل لضرورة الوزن.

[74] – ينظر: جامع بيان العلم 1/ 783

[75] – ينظر: جامع بيان العلم 151/1 وما بعدها.

[76] – ينظر: جامع بيان العلم 782/1.

[77] – ينظر: المصدر نفسه 2/ 896.

[78] – ينظر: المصدر نفسه 899/2 وما بعدها.

[79] – ينظر: المصدر نفسه 950/2.

[80] – ينظر: المصدر نفسه 1017/2.

[81] – ينظر: المصدر نفسه 1018/2.

[82] – ينظر: المصدر نفسه 2/ 1042.

[83] – تنظر: ص:13 من هذا البحث.

[84] – تنظر المعالم الأربعة من المبحث الثاني في هذا البحث.

[85] – كما في حديث "ما أتاكم عني فاعرضوه..." الذي يستدل به الخوارج والمبتدعة، لإنكار أن السنة تستقل بأحكام عن القرآن، وقد بين ابن عبد البر أنه موضوع، وقد تقدم في المعلم الثالث من هذا البحث.

[86] – كما فعل في حديث: "إذا حكم الحاكم..." الذي سبق ذكره في المعلم الثاني من هذا البحث.

[87]– من ذك حديث: «تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة أعظمها على أمتي فتنة قوم يقيسون الدين برأيهم يحرمون ما أحل الله ويحلون ما حرم الله تعالى» فقد علق عليه ابن عبد البر بقوله: "قال أبو عمر: هذا عند أهل العلم بالحديث حديث غير صحيح، حملوا فيه على نعيم بن حماد، وقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: حديث عوف بن مالك هذا لا أصل له". وهذا الحديث تضمن إنكار حجية القياس الذي هو مذهب أهل السن قاطبة، وبه جاء الأمر النبوي في الأحاديث الصحيحة. انظر: جامع بيان العلم 891/2.

[88]– تنظر: ص: 8 و9 من هذا البحث.

[89]– ينظر: جامع بيان العلم 374/1 و890/2 و943 و1101 و1207.